على هامش الصراحة

صديقي الذي غامر

■ إحسان شمران الياسري

عندما غامرتَ يا صديقي وجلستَ هناك، فأنك لم تَعُد أفضل مني، رغم إن بعض التفاصيل التي أحببتها طيلة عمرك أصبَحت في متناول يديك. ولكنك إذ غامرت فقبلت أن تُمثّل شعبك في المجلس، أصبحتُ أنا أكثر راحة للضمير منك وأقدر على أن أقول (لا) إذ يتعذر عليك ذلك.. بل أحسبُ إنه يستحيل..

أنا الآن لا أمنح تفويضاً أو أمنع آخر، وأنت تفعل هذا، فيُلزمُك الموقف أن تكون أميناً على كل (لا) تسمعها، وتعجز عن تكرارها. ويُلزمُك الموقف أن تتحرى بمن تفوضه أو تمنع عنه، الأهلية والمعيارية وموضوعية التحليل. أما أنا، فلي خياراتي التي لا يسألني عنها إلا ضميري، وهو مُحصّن كما تدري وقادر على فعل ما تُحاسب عنه أنت كل يوم وليله.

وأنا أشفق عليك إذ أنت تجعل روحك جسراً لاماني الناس وأحلامهم، وأدعو لك ان تفلح في هذا، وتفلح في ملحمة يتصدى فيها الأخيار و (الأشرار) لما يملّيه عليهم قدرهم!..

فيا صديقي الذي غامرتَ فجلستَ هُناك، تصوغ من همومنا عرشك وجاهكَ وبطانَتك، ستنقضي تلك الأيام التي يُداولها الله بين الناس، فتعود (إن لم تفلح) مُحملاً بأوزار ما اصطنعته نصراً، وأدعيتهُ مجداً، فيما نبقى، نحن الذين بدّدنا أوهامنا بأوهامكم، وألقينا على ذاريات الدرب أحمالنا، ومشينا، كأننا لا نُديمُ لكم نصراً، أو نوقف في ملحمة العشق النادي، سارية قد تهديكم.. أما إن أفلحتَ، فأدعو أن يُشرق يومك، فتكون لنا عيداً.

الثورات العربية وهاجس المدّ الديني

علاء خالد غزالة

صدرت في الآونة الأخيرة تحليلات سياسية عن بعض المحللين الغربيين تعبر عن القلق من أن تؤدي الحركات الشعبية المطالبة بالحريات في منطقة الشرق الأوسط إلى ظهور تيار ديني ووصوله إلى سدة الحكم في بلدان المنطقة، وهو ما قد يقود إلى أنظمة سلفية متشددة ربما تغذي الحركات المتطرفة التي تسعى إلى تقويض الأنظمة الغربية وفرض رؤيتها الضيقة عليها. وربما يُعد وصول حركة طالبان إلى الحكم في نهاية القرن المنصرم مثالا على الطريقة التي تستطيع بها حركات ذات نزعة شمولية ان تستحوذ على تأييد واسع بين مواطنيها مشكلة تيارا سياسيا واسع النفوذ على الرغم من ضيق أفكار هذه الفئة وعدم نضجها سياسيا لقيادة البلاد بأسرها.

لكن سقوط حركة طالبان السريع عقب أحداث الحادي عشر من أيلول، نتيجة إيوائها تنظيم القاعدة ودعمها له، وافتقارها إلى منهج سياسي-دبلوماسي للتعامل مع الدول الأخرى، لهو أوضح مثال على عدم أهلية التيارات الدينية المتشددة في التصدي للقيادة السياسية، بدءا من التنظير الى التنظيم وحتى التطبيق، بسبب ابتعادها النسبي عن هموم الشعب اليومية وترفّعها عن الخوض في مسائل حياتية مثل توفير العيش الآمن والمرفه لمواطنيها، وتوجهها الكامل الى منطق الحروب المصيرية وفرض أفكارها على شعبها أولا ومن ثم بقية الشعوب. ولا شك ان هناك مدا دينيا يقف وراء بعض الحركات الشعبية في العالم العربي، ومنطقة الشرق الاوسط ككل، ربما يكون قد تكوّن كرد فعل عن فشل العلمانية المعتدلة في تحقيق طموحات الشعوب، او نتيجة لتفشي الفساد في مفاصل دول المنطقة، وانتشار البطالة والمحسوبية وضعف إدارة الموارد الطبيعية والبشرية لصالح تحقيق تنمية حقيقية في تلك البلاد. هذا المد الديني وجد في العودة الى الاصول إجابة مبسطة تدعو الى تطبيق المبادىء الاساسية للدين المتمثلة بالعدالة والمساواة والإخاء والتسامح. وعلى الرغم من أن الحركات العلمانية تؤمن بمثل هذه المبادىء السامية، إلا أنها لا تبدو، بنظر المواطن العادي، مقيدة بقانون إلهي يمنعها من تجاوزها على العكس من الحركات ذات الايديولوجية القائمة على أساس تشريعية سماوية مقدسة. ففي مصر، على سبيل المثال، طالما خرجت المظاهرات والاعتصامات لفترة طويلة سابقة لما اصطلح على تسميته بالربيع العربي. ونادت هذه الحركات ذات الطابع العلماني بمحاربة الفساد وإطلاق الحريات والإصلاح السياسي. وقد واجهت السلطات المصرية مثل هذه الحركات الشعبية بطرق لا تختلف كثيرا عن تلك التي استخدمتها في مواجهة الاحداث الأخيرة. وهي قد نجحت في قمع الحركات التحررية كلها باستثناء ثورة يناير التي أدت في آخر الأمر الى الإطاحة بالنظام الحاكم. فما الذي حدث هذه المرة، ولماذا لم تنجح السلطة في قمع المظاهرات المناوئة لها، وهو أمر خبرته على مدى عقود من الزمن؟ المفتاح للإجابة على هذا السؤال يكمن في الطريقة التي تطورت بها الحركات الدينية، ممثلة بحركة الإخوان المسلمين، التي كانت محظورة بشكل رسمي وان كانت حاضرة في المشهد السياسي المصري في كل الأوقات. فتلك الحركة وجدت لنفسها سبيلا للمصالحة غير المعلنة مع السلطة من خلال إعلانها نبذ العنف وإدانتها كل العمليات الإرهابية التي شهدتها مصر في السنوات الأخيرة، وهو ما حسّن من صورتها ورفعها الى مستوى الحزب السياسي المنفتح إيديولوجيا، بدلا من الحركة المتطرفة ذات الأفق الضيق. وقد ساهم هذا الامر، بالاضافة الى ايلائها بعض الاهتمام لما يشغل بال مواطنيها، في توسيع قاعدتها الوطنية وتحولها الى مؤسسة ذات بعد وطني وشعبي متجذر. ومع ذلك، فان حركة الإخوان المسلمين فضلت البقاء في الظل طوال فترة المظاهرات التي طالبت بإسقاط النظام المصري برئاسة حسني مبارك، وانضوت تحت العلم المصري الموحد، رافضة استخدام أعلامها وشعاراتها في تلك الحركة الشعبية. ومن الواضح ان سياسة الاخوان تلك قد ساهمت في التخفيف من المخاوف الغربية حول احتمال وصول حركات دينية متطرفة الى سدة الحكم في مصر إثر الحركة الشعبية التي انطلقت في يناير/كانون الثاني من هذا العام، ومن ثم اصبح من الممكن استحصال الدعم الغربي لتغيير النظام. لقد كانت النتيجة نصرا ساحقا ومفاجئا لحركة الاخوان المسلمين، الذين لم يكن يرتاب احد في حضورهم ضمن الحركة الشعبية المناوئة للنظام المصري السابق، ان لم يكونوا على رأس هذه الحركة.

وإذا كان الاخوان قد قدموا لأنفسهم بمثل هذه الطريقة لضمان عدم إثارة المخاوف الغربية، او حتى الإقليمية، فإنهم ان استطاعوا الوصول الى السلطة بطريقة الاقتراع والوسائل الديمقراطية سوف يكونون اكثر حرصا على تهدئة الهواجس المرافقة لحركتهم. ويجدر بنا تذكر ان الكثير من عناصر القاعدة قد نشأ بين احضان حركة الاخوان المسلمين وتغذى من افكارها، قبل ان تتخلى هذه الحركة عن تنظيرها السابق. وبالمثل، فقد ظهر من بينهم العديد من المتطرفين الذين نفذوا عمليات صنفت على انها إرهابية سواء في مصر او خارجها. لذلك فان مجرد اعلان نبذ العنف قد لا يكون كافيا لتحسين صورتها عالميا. وهكذا فإنهم بعد ان تتاح لهم فرصة تسنم السلطة في مصر سوف يبذلون كل ما في وسعهم لإثبات اعتدالهم، لانهم يدركون انهم بدون هذه السياسة لن يكون لهم بقاء طويل الاجل، وإنهم سوف يخاطرون بفقدان الدعم الشعبي إن هم قادوا البلاد الى طريق يفضي الى العزلة الدولية. وفي اليمن تختلط الايديولوجيات بحيث لا يمكن فرز تيار سلفي او ديني متشدد او معتدل من بين الحركات التي تقف وراء تحريك الشارع اليمني ضد النظام الحاكم. لكن يبدو ان القول الفصل في إدارة تلك الحركات يكمن لدى الزعماء القبليين، وهم ليسوا بالضرورة قادة دينيين، ناهيك عن كونهم متشددين. نعم هناك حضور قوي للقاعدة في اليمن، لكن لا يبدو ان هناك دعما واسعا لتلك الحركة الإرهابية، وإنها إنما تعمل على استغلال الظرف السياسي المضطرب، وضعف الدولة المزمن، من اجل إيجاد ملاذ آمن لها هناك. ومثل هذا الامر ينطبق على ليبيا التي حكمها معمر القذافي بالنار والحديد على مدى أربعة عقود، ولكن أركان نظامه لم يتورعوا عن التهديد بالتحالف مع الحركات الدينية المتشددة في مواجهة الثورة الليبية التي انطلقت في شهر فبراير/شباط الماضي ونجحت في تحرير معظم انحاء ليبيا من براثن الطغيان، وهي على الطريق للتحرير الكامل خلال وقت قصير. وحتى هذا الوقت لم يظهر دليل على ضلوع المتطرفين في الحركة الشعبية لتحرير البلاد وان كانت هناك توجهات ذات مسحة دينية بين الثوار. أما في سوريا، فان الحركات الشعبية لا تخفي اصطباغها بالصبغة الدينية، كما يظهر ذلك من انطلاقها من الجوامع والمساجد واتخاذها من بعض رجال الدين رموزا لها. لكن الصبغة الدينية لا تعني بالضرورة لجوءها الى ايديولوجية متطرفة، بل قد تكون هي السبب في استمرارها رغم القمع الوحشي الذي مارسه النظام ضدها على مدى الأشهر الخمسة الماضية. إذ ان الاحساس بالمهانة وفقدان الكرامة الوطنية الذي اثار الانتفاضة الشعبية قد رافقه شعور بالقيمة العليا للشهادة من اجل المبادىء السامية، وان كان على الطريقة الدينية. أي ان استرخاص الارواح بداعي الشهادة قد غذى هذه الحركات اكثر مما لو كانت مجرد حركات ناجمة عن القهر والحرمان وما سواها.

وعلى هذا، فاني لا اجد مبررا كافيا للخوف من تولي متطرفين إسلاميين مقاليد السلطة في سوريا ان نجحت الثورة في الإطاحة بالنظام الحاكم. ولابد من الاشارة الى ان النظام السوري طالما دعم الحركات الإرهابية المسلحة في العراق. وقد عملت السلطات السورية على فتح الحدود العراقية-السورية أمام حركة السلاح والتمويل والافراد المتوجهة الى الارهابيين الذين كانوا يرومون تنفيذ عملياتهم في العراق. كما ان هذا النظام قد أوى كبار قادة الجماعات المسلحة العاملة في العراق بالاضافة الى رموز النظام العراقي السابق المطلوبين للعدالة. لذلك فان النظام السوري ليس في حالة حرب مع حركات متشددة، بل انه على النقيض من ذلك قد قدم لها الدعم المالي واللوجستي اللازمين للإبقاء عليها سواء في العراق او في دول اخرى في المنطقة. وبالمقابل، فانه ليس هناك من دليل على وجود متشددين ضمن الحركة الشعبية المناوئة للنظام في سوريا، لا على المستوى الشعبي ولا على المستوى القيادي كما يتمثل ذلك في رموز المعارضة في داخل وخارج سوريا. لقد نجحت الحركات الشعبية العربية عن عقود من الكبت والإذلال واستئثار السلطة لدى فئة محدودة عملت على استنزاف مقدرات الشعوب وتركها تعاني من الفقر والجهل والحرمان. وعلى الرغم من حضور الفكر الديني في أدبيات هذه الحركات، إلا أن من المرجح أنها ليست حركات دينية متطرفة، بل هي على العكس من ذلك تماما حركات معتدلة تجنح نحو العلمانية أكثر من جنوحها نحو التشدد الديني. وإذا تمكنت التخلص من طغاتها فإنها ستعمل ـــ على الاغلب ـــ على تحسين صورة الإسلام السياسي وفرض منطق الاعتدال الذي نادى به الدين الإسلامي الحنيف، وستعمل على استئصال شأفة التطرف والتشدد الذي عاد على منطقة الشرق الأوسط بمزيد من الحروب والمآسي والعزلة الدولية.

مافيات المقاولات والتلاعب في مناقصات المشاريع

صبيح الحافظ

كشفت المدى عن مقاولين وهميين يسرقون المال العام بتواطؤ حكومي حيث حصلت المدى على وثائق من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تظهر وجود تلاعب في المناقصات بتواطؤ واضح من جهات رسمية وهو امر يفسر الفشل الذي اصاب المشاريع المعمارية في البلاد اثر تنامي ظاهرة مافيات المقاولات.إن الفساد المستشري في قطاع المناقصات للمشاريع الانشائية التي تنفذها دوائر الدولة هو نتيجة تواطؤ المسؤولين أصحاب القرار ومعاونيهم في تنفيذ هذه المشاريع ، والذي حصل في مشاريع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من تلكؤ الشركة المقاولة وتركها العمل بعد تسلم السلفة الأولى للمشروع ليس هو الاول والاخير ، بل حصل في وزارات ودوائر اخرى قبلها . من أسباب فشل المشاريع الانشائية هو إرساء المقاولة بعهدة شركة وهمية او شركة غير كفوءة وغير مؤهلة فنياً ومالياً يتم التعاقد معها بالتواطؤ بعيداً عن القواعد الاصولية الضامنة وعدم اشراك مقاولين آخرين بهدف التنافس الشريف بين المشتركين في المناقصة حيث تتم إحالة المقاولة بغرف مغلقة. إن صرف ودفع سلفة اولى الى المقاول قبل البدء بالعمل هو مخالف لنصوص وشروط المقاولة ، بل يجب أن يكون العكس هو الصحيح حيث تنص الشروط والضوابط على ان تضع الشركة التي أرسى]عليها تنفيذ العمل مبلغ تأمينات بنسبة (١٥-٢٠٪) من مبلغ المقاولة من اجل ضمان حقوق الطرف الاول وحسن نية المقاول بتنفيذ المشروع بموجب العقد المبرم وبشكل صحيح. وتدفع هذه التأمينات بموجب صك مصدق او بكتاب ضمان من المصارف المعترف بها لا أن تقوم الدائرة صاحبة المشروع بدفع سلفة اولى الى المقاول ، حيث ان هذه الظاهرة الخاطئة اخذت تنتشر وتتوسع في الكثير من المناقصات. لقد لوحظ ان الذين يعملون في الوقت الحاضر كمقاولين في تنفيذ المشاريع الانشائية على اختلافها اخذت أعدادهم تتكاثر في العراق وان اغلبهم لايملكون الخبرة المهنية والفنية والقدرة المالية ولم يسبق لهم القيام بأعمال مماثلة كما تنص عليها شروط المقاولة ، علماً ان الكثير من هذه الشركات لم تسجل بشكل رسمي وقانوني في دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة. ومن الملاحظ ايضاً ان هذه المهنة تتوسع بشكل كبير بين صفوف بعض كبار موظفي الدولة بضمنهم وزراء واعضاء برلمان وذو الدرجات الخاصة والمدراء العامون حيث بلغت اعداد هذه الشركات اكثر من خمسمائة شركة تعمل في مجالات مناقصات المشاريع الانشائية والمعمارية بدليل ان وزارة التخطيط قد وضعت اسماء (٤٣٣) شركة في القائمة السوداء في محاولة من الوزارة للحد من ظاهرة الفساد المستشري على صعيد عقود تنفيذ مشاريع الاعمار، وقد أبلغت جميع الوزارات العراقية بعدم التعامل معها في المستقبل ، كما طلبت من دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة سحب التراخيص الممنوحة لتلك الشركات.

وآخر ما نشر من اخبار في هذا السياق ان كبار موظفي الدولة وبحسب لجنة النزاهة في مجلس النواب ان بعض مسؤولين كبار في الدولة استغلوا نفوذهم لإبرام صفقات مع رجال اعمال وتجار عراقيين في دول الجوار لإضفاء بعض من السرية عليها ، وقد أكد احد أعضاء اللجنة بأن هناك مسؤولين كبارا جداً في الدولة العراقية بينهم وزراء يتعاطون مختلف الاعمال التجارية وتأسيس شركات ، علماً ان الدستور وقوانين الخدمة تمنع الموظفين الكبار من مزاولة اعمال تجارية او تأسيس شركات على اختلاف انواعها. وأخيراً ومن اجل القضاء على بؤر الفساد في ارساء اعمال المشاريع على مقاولين وهميين اوطارئين أدرج في مايأتي قواعد الآليات الصحيحة والمتبعة في العديد من الدول المتقدمة:-

الآلية الضامنة والناجحة لمعالجة الفساد المالي في المقاولات الحكومية

أولاً: تقوم الدائرة أو الوزارة صاحبة المشروع بداية اختيار مكتب هندسي معماري استشاري ويكون ذلك ، إما بطريقة مباشرة أو إجراء مسابقة معمارية بين المكاتب الهندسية بهدف التعاقد مع المكتب الفائز وتتم هذه المسابقة بموجب لجنة متخصصة ترشح أعضاءها نقابة المهندسين وبإشراف وزارة التخطيط.

ثانياً: يقوم المكتب المتعاقد معه بوضع التصاميم المعمارية والإنشائية وبموجب الخرائط التفصيلية وكل ما يتطلب من أعمال تكميلية كأعمال التأسيسات الصحية والكهربائية والميكانيكية والمصاعد وغيرها مع وضع جداول الكميات والكلفة التخمينية وغيرها من المتطلبات وتقدم هذه بمدة محددة يلتزم المكتب الهندسي بإكمالها ضمن تلك الفترة.

ثالثاً: تعلن المناقصة بموجب شروط معروفة ووفق المواصفات للمواد المستعملة والمعدة من قبل المكتب الهندسي ضمن الخرائط التفصيلية مع مايسمى بـ(التندر)، وتقدم هذه إلى المقاولين المشتركين في المناقصة وضمن تاريخ محدد (لايجوز إشراك أي مقاول بعد ذلك التاريخ).

رابعاً: تشكيل لجنة فتح العطاءات من سبعة أعضاء متخصصين بضمنهم ممثل المكتب الهندسي وممثل عن وزارة التخطيط لاختيار المقاول الكفوء ذي السمعة الجيدة وله أعمال مماثلة سبق أن قام بإنجازها وفق استمارة أعدت ضمن أوراق المناقصة، ولكي لا أتخطى الحديث عن هذه النقطة يجب على الوزارة صاحبة المشروع ألا تأخذ بنظر الاعتبار أوطأ الأسعار ، علماً أن إشراك ممثل عن المكتب الهندسي الاستشاري هو أمر وجوبي كونه يتحمل مسؤولية مهنية وقانونية لها الأثر السلبي والايجابي في انجاز المشروع.

خامساً: تتم بعد إحالة العمل إلى المقاول مطالبته بتقديم كفالة مصرفية أو خطاب ضمان يساوي مبلغ التأمينات حسب شروط المقاولة بهدف تسليم موقع العمل(الأرض) إلى المقاول مع تثبيت تاريخ المباشرة بهدف ضبط انجاز المشروع ضمن المدة المحددة من قبل المقاول.

سادساً: يلزم المقاول إنشاء غرفة أو كرفان كدائرة إلى المهندس المقيم وموظفيه لمراقبة المقاول خلال تنفيذ الأعمال بإشرافه مع اطلاعه على المواد وفق المواصفات المحددة مع اخذ نماذج من هذه المواد وإيداعها في دائرة المهندس المقيم واطلاع المكتب الهندسي عليها.

سابعاً: تكون دفعات السلف إلى المقاول حسب مراحل انجاز الأعمال وبموافقة المكتب الهندسي.

ثامناً: توضع فقرة الغرامات التأخيرية في أوراق المقاولة ويحدد مبلغها (دينار/ يوم)، وإذا ما حدث ذلك خلال فترة التنفيذ فتستقطع هذه الغرامات من السلفة المستحقة إلى المقاول في كل مرحلة ولا يجوز تأجيلها مطلقاً.

تاسعاً: عند الانتهاء من الإعمال وتقديم الذرعة النهائية للمقاول تشكل لجنة أخرى ويكون أعضاؤها من غير أعضاء لجنة فتح العطاءات وان أمر صرف مبلغ الذرعة النهائية وتحرير التأمينات مرهون بموافقة المهندس الاستشاري والمهندس المقيم.

عاشراً: فإذا ماتم اعتماد هذه الآلية والإجراءات وفق ماجاء أعلاه فان من الصعب حدوث فساد مالي من قبل أي من في يده القرار ، لاسيما انه ليس كما هو معقول أن جميع أعضاء تلك اللجان هم فاقدو الوطنية والحرص على أموال الشعب.

التظاهرات الشعبية.. هل تعيد لنا الأمل بالثورة؟

في مجتمعاتنا العربية التصق مصطلح الثورة ومفهومها عند الكثير بالانقلابات العسكرية ، التي شهدتها المنطقة بداية خمسينات القرن الماضي بشكل خاص ، حيث كانت الأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها تعتمد على قادة الجيش لإحداث عملية التغيير الشاملة لأنظمة الحكم التي كانت سائدة ،فكانت ثورة عام ١٩٥٢ في مصر وثورة الرابع عشر من تموز في العراق عام ١٩٥٨ شرارة عمليات تغيير واسعة امتدت لتشمل سوريا واليمن وليبيا وحتى الجزائر التي ارتبط نظامها بحركة تحرر واسعة من الاستعمار الفرنسي وحققت انتصارها عام ١٩٦٢ لم تسلم من تحكم العسكر أو الابتعاد عن المفهوم الحقيقي للثورة، ونفس الشيء ينطبق على تونس الحبيب بورقيبة التي اتكأت على تاريخ وشخصية بورقيبة وحزبه الدستوري ما أبعدها تدريجياً عن تطلعات وطموحات المواطنين .

طارق الجبوري

وإذا كان مصطلح الثورة المتعارف عليه يعني تغييراً شاملاً في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتقدماً نحو الأفضل فإن ما حصل في بلداننا العربية غير ذلك تماماً ، حيث بقي شعار الثورة يعني تسلم السلطة والاستئثار بها من قبل مجموعة من العسكريين تستهويها لعبة كراسي الحكم فتشرع بين فترة وأخرى بتنظيم انقلاب عسكري يأتي بعناصر جديدة . قد تكون ظروف المرحلة آنذاك تفرض على الأحزاب السياسية الاعتماد على خلايا وتنظيمات الضباط الأحرار ، غير أن المشكلة التي طبعت حياتنا وانعكست بشكل سلبي على واقعنا ، هو أن الهدف الذي كان يجمع الضباط الأحرار سرعان ما يتحول إلى أهداف متعددة بمسميات شتى تتناسب والغطاء الذي توفره كل حركة سياسية للانقلابات العسكرية فيتحول رفاق الأمس إلى أعداء ، وهكذا تحولت الثورة إلى اسثئار بالسلطة ليس إلا . ومراجعة سريعة للأوضاع في محيطنا العربي تظهر مدى ما آلت إليه الأمور تحت كنف " الثورات" ، فإضافة لحملات الاستبداد وقمع الحريات ، عمد بعض الحكام ، وإمعانا في جبروتهم وسيطرة عقلية الاستحواذ على مخيلتهم ، إلى تهيئة أبنائهم لتسلم زمام السلطة فلم يبقوا من الجمهوريات إلا اسمها . لانريد أن نستعرض هنا ما حققته الثورات في العالم من تغييرات حاسمة في المجتمع ، سواء ما يصح تسميتها بالشعبية ، استنادا الى دور الشعب فيها كالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ او العسكرية كما حدث في روسيا عام ١٩١٧ او الفلاحية في الصين عام ١٩٤٩ ، رغم ما شهدته هاتان الدولتان لاحقا من أحداث بعد موجة الثورات الشعبية التي اجتاحت مجمل المعسكر الاشتراكي منذ عام ١٩٨٩ ، لكنا نذكرها لنقرب صورة الهوة الشاسعة التي صيرتها إلينا الأنظمة الاستبدادية وجعلت الكثير يتحسر على أيام "الملوكية" كما يسميها البسطاء من أبناء شعبنا ، وينتظر خلاصا عاجلا وبأي صورة مما هو فيه من ذل وهوان ، حيث وجد كل أحلامه تضيع لتحقيق اشتراكية تمثل كل تطلعاته في المساواة والعدالة والحريات ، في بلداننا " الثورية وغيرها " لايملك المواطن إلا أن يحذر الأنظمة وأحزابها التي يفترض أن تمثله ويطمئن إليها . وفي ظل أوضاع مزرية كالتي نعيشها ومع ما حصل بعدها من تقلبات حادة هوى على أثرها المعسكر الاشتراكي بعد هيمنة القطب الواحد أميركا بماكنتها الحربية والإعلامية ، لم يكن معولا كثيرا ولا ممكنا إجراء تغييرات كالتي شهدتها فترة الأربعينات والخمسينات خاصة بعد الضربات التي تلقتها الأحزاب والحركات السياسية التي اختزلت في اغلب الأقطار العربية بحزب واحد بل بشخص واحد يهيمن على مقدرات الأمور ويتحكم بمصائر البلاد والعباد. هذه هي الصورة باختصار في محيطنا العربي لايستثنى منها نظام بحد ذاته بما فيها تلك التي أعطت فسحة حريات شكلية لتشكيل أحزاب كمصر مثلا . وسط تلك الصورة القاتمة جاء لتغيير الدرماتيكي في العراق الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية في ٢٠٠٣ . فما الذي حدث خاصة على مستوى التطبيق الديمقراطي ؟ وهل أصبح العراق بحق نموذجا للتغيير الذي قاده الشعب أو كان لحركاته السياسية بمختلف مشاربها دور مؤثر فيه ؟

لن ندعي أن عراق ما بعد ٢٠٠٣ يخلو من ايجابيات أبرزها أجواء الحريات التي تجسدت في تعدد وسائل الاعلام وانتشار ثقافة الحاسوب في تقصي المعلومة وإجراء انتخابات وحق النقد للحكومة ومجلس النواب . وهو ما يتبجح به السياسيون وكأنه منة ، متناسين ، لجهل بعضهم بأوليات السياسة أولا وتعمد آخرين منهم تزوير التاريخ القريب جداً ، حقائق أساسية من أبرزها إن ما حصل حتمية فرضتها المصالح الاميركية قبل كل شيء ولولاها ربما كنا مضطر ين للانتظار سنوات يعلم الله عددها لإحداث التغيير المطلوب بعيداً عن شبح الاحتلال، هذا أولا وثانياً :إن الأطراف السياسية تعمدت إبقاء الصيغ المحاصصية التي ابتدعتها الإدارة الأميركية لتمييع التطبيق الديمقراطي والتخلص بهذه الطريقة من عبء بناء أسس دولة مدنية مستقبلا لن تكون بأي الأحوال متوافقة ومصالحهم الحزبية الضيقة ، أما ثالثا فهو الخطأ الذي أوقعت به نفسها بقصد او بدونه حركات او إطراف وشخصيات سياسية عندما بقيت صامتة وغير مبالية بما يجري من ممارسات خطيرة تؤدي بنتائجها للإجهاز على ما تبقى من صيغ ديمقراطية ومن أخطرها تأخير تشريع قانوني الأحزاب والانتخابات و المماطلة في تعديل الدستور والتجاوز عليه بتفسيرات أفقدت معنى وجوده ، حتى صارت القاعدة استثناء والاستثناء هو القاعدة . هذا مع كل ما صاحبه او تبعه من عمليات إرهابية ومظاهر فساد وغيره من الممارسات الشاذة شوهت الجنين الذي ما كان بمقدوره أن ينمو صحيحا وسط كل تلك الأجواء الخانقة ، فضاعت بغير إرادتنا ،نحن الغالبية العظمى من الشعب ، فرص الاتجاه نحو تطبيق نموذج ديمقراطي سليم تنعقد عليه الآمال في محيطنا العربي المأزوم والمثقل بالخيبات والهزائم .كان المواطنون في العراق وغيره من دول المحيط العربي يبحثون عن وسيلة لتغيير واقع حالهم ، لكنهم كانوا يواجهون بأسئلة كثيرة ومفزعة ، ربما ضخمها البعض متعمداً لتعطيل أي اتجاه للانقلاب على الأنظمة المستبدة وتخويفها مما قد يحدث ، فكان العراق في الوقت الذي شكل حافزاً وأملا بإمكانية إجراء التغيير عند الكثير من مواطني الدول الشقيقة التي لم تخف رعبها من انعكاس ما حدث في العراق . نقول إن ما حصل في العراق بقدر ما عد حافزا للتعجيل بحدوث التغيير كان يشكل عائقاً جراء ما شاب عمليته السياسية من تشوهات كانت ومازالت مثار جدل وأسئلة عند الكثير من المتابعين في تلك الدو ل وغيرها تتمحور حول إمكانية تفادي الانحرافات وتجنيبها الاخطاء التي شهدتها عملية التغيير في العراق . غير أن الأوضاع كانت مهيأة كما يبدو للإعلان عن بداية عهد جديد كانت شرارته نيران جسد بو عزيزي في تونس التي منحت الشباب وبقية شرائح المجتمع التونسي الحافز لإعلان الانتفاضة الشعبية وهزيمة نظام زين العابدين بن علي ، لتعقبها احتجا جات الشباب في مصر واليمن وليبيا تظاهرات شبابية بدأت عفوية لتؤكد فقدان الأحزاب والتيارات السياسية ثقه هذه الجماهير بطروحاتها ونظرياتها ، بدون أن نغفل أن البعض من هذه الأحزاب حاول وسيحاول أن يركب موجة الثورات الشبابية ويجيرها لصالحه . ومن المهم الإشارة هنا إلى أن طابع الثورات الشبابية في مصر وتونس واليمن وليبيا وسوريا يختلف من حيث الأهداف والتوجه عما يحصل في العراق ، فهناك كان الهدف تغيير أنظمة لم يعد وجودها ممكناً لأسباب عديدة ومعروفة ، أما هنا فان الدعوات الشبابية ومساندهم كانت في إطار العملية السياسية ومن اجلها . وكان يمكن أن تستفيد أحزاب وحركات وطنية او صاحبة شعارات وطنية مما قام به الشباب من موقف كانوا فيه الأجرأ والأصدق من غيرهم ، إلا أنها (أي الأحزاب سواء المشاركة في الحكومة وغيرها) تثبت مرة أخرى تخلفها عن حركة الجماهير وتطلعاتها وتسكت عن الممارسات القمعية التي واجهت بها الاجهزة الحكومية تلك التظاهرات السلمية وما تعرض له النشطاء من حملات مطاردة وتنكيل وتهديدات بالقتل كان احد تطبيقاتها تصفية الشهيد هادي المهدي ، وبذا وضعت هذه الأحزاب ومعها شخصيات وطنية نفسها في اصطفاف لايليق بها خاصة تلك التي عرفت بنشاطاتها وتضحياتها طيلة العهود السابقة من اجل الديمقراطية والعمل على تطبيقها في العراق . من السابق لأوانه الحكم على نتائج ما حدث في مصر وتونس وما قد يحدث في ليبيا واليمن ، غير أن ما تحقق بجهود الشباب وعفويتهم نمط آخر لم نعهده في مجتمعاتنا نمط أعاد الأمل في نفوسنا لاستعادة الثورة مفهومها الحقيقي الذي يعني الانقلاب على التخلف والجهل والاستئثار بالسلطة .. أعاد الاعتبار للطاقات الشعبية وتعيد حضورها الفعلي في الساحة . ما زلنا نترقب مجرى ما سيحصل في مصر وتونس وليبيا واليمن وتمنياتنا بان تحقق الثورات الشبابية أهدافها بعيداً عن محاولات بعض القوى الالتفاف عليها ، أما في العراق فان الشعب ما زال متمسكاً بمظاهر الاحتجاج السلمية لإجراء تغيير حقيقي ينقذ العملية السياسية مما لحق فيها من تشويه ، وفي كل الأحوال فان الشباب منحونا فرصة أمل جديدة بالثورة فهل نستثمرها بالشكل الصحيح ؟هذا ما ستجيب عليه الأشهر القريبة القادمة .